عش الدبابير

› الحبيب علي الجفري

ترسّخ في ثقافتنا الموروثة والمعاصرة مفهوم خاطئ مفاده حظر التعرض لبعض المواضيع بالنقاش أو النقد..

وأحاط بكل موضوع من هذه المحظورات حُرّاس مسلحون بأنواع من الأسلحة التقليدية والحديثة بل والمحظورة، ولديهم جاهزية للانقضاض على من يقترب من هذه المواضيع، وهم في حالة استنفار مستمر على مدار الساعة، مما يجعلها شبيهة بعُش الدبابير، فلا ينال من يحاول إدخال يده فيه إلا الندم والألم.

فمن هذه المواضيع «الدين» بشقيه الثابت المقدس والمتغير الاجتهادي، ويُعرف من يتصدى لمن يحوم حول مناقشته بـ«الإسلاميين أو حرّاس العقيدة».

ومنها «العلمانية والليبرالية» ويُعرف من يتصدى لمن يحوم حول مناقشتها بـ«النُخب المثقفة».. ومنها «حرية النشر وحق التعبير عن الرأي» ويُعرف المتصدي لمن يحوم حول مناقشتها بـ«الحقوقيين والإعلاميين».

وعلى غرار ثقافة اقتحام المحظورات أو «التابوهات» الثلاثة المنوعة «الدين والجنس والسياسة» في القرن الماضي والذي قبله، تجد فيمن يناقش هذه المواضيع أصحاب رؤى ذات منهجية علمية عقلية أخلاقية ومن يرد عليهم بنفس المنهجية، كما تجد من يقتحم النقاش بفوضى غوغائية تدميرية ومن يرد بأشد منها.

فالدين بشقه الثابت المقدس من حق المؤمن به أن يناقش محتواه مستفهماً، ومن حق غير المؤمن أن يناقش محتواه معترضاً في سياق علمي عقلي أخلاقي.

والدين بشقه المتغير الاجتهادي من حق المؤمن وغير المؤمن أن يناقش محتواه مستفهماً ومعترضاً في نفس السياق.

غير أن الغالب على واقعنا هو نقيض ذلك فما أن يُطرح موضوع ديني للنقاش حتى تهب عواصف كثيرين ممن يسمّون أنفسهم «حراس العقيدة» بالهجوم والطعن واللعن والتكفير والاتهام بالعمالة دون بيّنة، ثم تتطور في كثير من الأحيان إلى سفك للدماء في ظل الاستغلال السياسي لهذه الفوضى ووجود من يبرر هذه الجرائم من فريق «الإسلاميين وحرّاس العقيدة» بل ويحاول منحها غطاء شرعياً.

ويُلاحَظ أيضاً أن فقدَ المنهجية سمةٌ بارزة لغالبية من يتعرض لموضوع الدين بالنقد.

ولم يسلم أيضاً كثير من «النخب المثقفة» في دفاعهم عن العلمانية والليبرالية من هذا التعصب الذي يجعل من يضعها على طاولة النقاش والنقد عرضة لهجوم لا يمكن توصيفه بمنهجية علمية ولا قواعد عقلية ولا حتى بالتزام مبادئ الليبرالية نفسها، فيصبح من يجرؤ على الاقتراب من محتوى هذه المبادئ بالنقد ظلامياً متخلفاً أو متطرفاً مستتراً تحت عباءة الوسطية، كما أن سفك الدماء في هذه الحالة أيضاً غير غائب منذ الثورة الفرنسية إلى حالات التطبيق المتطرف للعلمانية في بعض الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي هذه الأيام مع تبرير بعض «النُخب المثقفة» في تلك البيئات لهذه الدموية.

ويُلاحَظ أيضاً أن فقدَ المنهجية سمةٌ بارزة أيضاً لكثير ممن يتعرض لموضوع العلمانية والليبرالية بالنقد.

وحرية النشر والتعبير عن الرأي لم تخرج عن هذا النسق فتجد أن مجرد الاقتراب منها بالنقد لبعض مفاهيمها أو إطلاقاتها يُعرّض صاحبه لهجوم كثير من «الحقوقيين والإعلاميين»، دون التفات إلى حقه هو في التعبير عن رأيه ليتحول عندهم إلى عدو للفكر منتهك لحقوق الإنسان مكرّس للاستبداد.. غير أن ما يميّز هذا الفريق أنه لم يتلوّث بسفك الدم سوى بعض استثناءات قام أصحابها بالتبرير لمن يسفك الدماء في سبيل الوصول إلى الحرية.

ومثل ما سبق يُلاحَظ أن فقد المنهجية سمة بارزة لكثير ممن يتعرض بالنقد لموضوع «حرية النشر وحق التعبير عن الرأي»، بل ويضاف إليها إشكالية تكرر التورط بتبرير سفك الدماء في مواجهة مفاهيم «حرية النشر وحق التعبير عن الرأي» مع شدة التباس هذا التناول بالتوجهات السياسية الاستبدادية.

بل إن هذا الداء العضال قد انتقل فيما يبدو إلى ساحات البحث العلمي التجريبي فتسمع شكوى بعض كبار العلماء والباحثين من عصبية صادمة في تعامل بعض مجلات البحث العلمي الكبرى مع من يقدم أبحاثاً علمية تخالف نظريات المدارس التي تنتمي إليها إدارات هذه المجلات!

ولعل مشكلة «عش الدبابير» هذه تكمن في النفوس أولاً.. وفي الأخلاق ثانياً.. ثم في الثقافة ثالثاً..

والتوقف عند الإشكالية الثقافية دون تناول معالجة أمراض النفوس وتدارك الاختلال الأخلاقي لن يُجدي في معالجة المشكلة.

فصاحب النفس المريضة هو من يبحث عن الأخطاء الشخصية لمن ينتقد فكره ليجعل منها سلاحاً للهجوم عليه، وهذا السلوك غير الأخلاقي يدلُ على افتقار صاحبه إلى الحجّة والبرهان وعجزه عن مناقشة الفكر بالفكر، مما يدفعه إلى الانحراف عن تناول محتوى الطرح إلى محاولة النيل من شخص من يختلف معه، على أمل أن ينجح في تدمير فكرته من خلال اغتياله معنوياً، غير أن الفكر لا يُدحض إلا بالفكر، وشواهد التاريخ تجزم بأن النجاح المؤقت المعتمد على «شخصنة» الاختلاف لا يستمر طويلاً بل إنه سرعان ما يتحول إلى مُرجّح لكفّة المخالف.

وهنا أتذكر عبارة كتبها جان جاك روسّو لفولتير بعد أن كتب الأخير كتاباً نشره باسم مستعار بعنوان: «عواطف المواطنين» أهان فيه شخص روسّو على نحو فجّ وصل فيه إلى درجة النيل من عرضه على إثر خصومة كانت بينهما، فأجابه روسّو بقوله: «حينَ يحضرني الموت، أفضّل أن أكون قد ارتكبتُ ما يتهمني به المؤلف من خطايا، وأن تكون بي ما ذكر من عيوب، على أن أكون كاتباً لهذا الكتاب».

وأخيراً..

من يؤمن بعظمة دينه لا يعوزه أن يُحوّل الدفاع عنه إلى عش دبابير..

ومن يثق في مبادئ العلمانية والليبرالية والديمقراطية لا يعوزه في الدفاع عنها أن يجعلها المحظورات أو «التابوهات» البديلة لمحظورات القرون الماضية «الدين والسياسة والجنس».

«قالَ فرعونُ وما ربُ العالمين × قالَ ربُ السموات والأرضِ وما بينهما إن كنتم مُوقنين × قالَ لمن حولهُ ألا تستمعُون × قالَ ربُكم وربُ آبائكُم الأولين × قالَ إنَّ رسولَكُم الذي أرسلَ إليكم لمجنون».

اللهمَ إنّا نسألك العفو والعافية والمعافاة الدائمة في الدين والدنيا والآخرة.

هل التهكم والتزييف يعزز الوحدة؟

› ليندا محمد علي

نتوجه بهذه الدعوة إلى (محبي الوحدة) لفهم معناها (أي الوحدة) لأن هذه المفردة تعني اندماج أكثر من عنصر في شيء واحد، وهي هنا تعني أن ندخل في معادلة مشتركة أي أنا وأنت نكون موجودين فيها لإنتاج كيان جديد أو مكون جديد يتكون من طرفين وهما في حالة اليمن: الجنوب والشمال، نحترم بعضنا البعض أي نحترم ثقافة وتاريخ وهوية وخصوصية كل طرف فيها وأن نتعامل على أساس أن تاريخ اليمن يمتد من الجنوب إلى الشمال والعكس من الشمال إلى الجنوب ولهذا نقول للمتحمسين للوحدة كونوا وحدويين بأفعالكم لا بأقوالكم فكيف ترددون اسم الوحدة بأفواهكم وتهدمونها بعنصريتكم وأفعالكم الانفصالية.

يمكنني هنا إيراد عشرات ومئات الأمثلة لكنني سأشير إلى الحادثة التالية لدلالتها فقط، فعندما كان الرئيس عبدربه منصور هادي في زيارة لروسيا الاتحادية منذ أيام أذاع تلفزيون صنعاء الخبر مشفوعا بتعليق عن تاريخ العلاقات اليمنية الروسية التي قال المعلق أنها بدأت في العام 1982م، مع علمنا أن العلاقات السوفيتية اليمنية تعود إلى سنين طويلة قبل هذا التاريخ، وهي في الجنوب بدأت في العام 1967م عندما اعترف الاتحاد السوفييتي بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، وما تلا ذلك من اتفاقيات التعاون الثقافي والفني والاقتصادي والعسكري والسياسي، لكن ثقافة الإلغاء اختزلت هذه العلاقة في تاريخ الجمهورية العربية اليمنية، وهو أمر ينتشر عن دراسة كل القضايا التاريخية التي يقدمها المؤرخون الرسميون على إنها ما جرى في الجمهورية العربية اليمنية وما يمثل ذلك من شطب لتاريخ الجنوب وإلغاء لأي حضور له في مجرى الأحداث التاريخية في اليمن بسلبها وإيجابها ولا يستحضر تاريخ الجنوب إلاّ عندما يراد الإساءة إلى الجنوب والجنوبيين وشيطنة نضالهم وتحقير تضحياتهم وتشويههم إنجازاتهم.

قد تكون هذه الحادثة قليلة الأهمية لكن خطورتها تكمن في اختزال تاريخ اليمن في تاريخ الجمهورية العربية اليمنية، وهو ما يتكرر عند تناول أي قضية تاريخية، تخص اليمن، ويمكننا ملامسته في العديد من التصريحات والبيانات بل والمؤلفات والكتابات والوثائق السياسية الرسمية اليمنية، وهو ما يؤشر إلى نزعة استحواذية وإلغائية للشطر الذي يراد له أن يتحمل الظلم والقهر والقمع والتهميش وإن لا يطالب بحقوقه المنهوبة وثرواته المسلوبة بذريعة الحفاظ على (الوحدة) التي يفترض أنها بريئة من سلوك هؤلاء وعقلياتهم.

ويأتي هذا النوع من السلوك كجزء من ثقافة تحقير الجنوب وأهله وثقافته وهويته ولهجاته ليتم طمسه واختزاله كمساحة شاسعة وثروة هائلة تتبع الأسياد والنخبة القبلية المتسلطة في صنعا وبالنسبة لشعبه تم أسره في حظيرة مغلقة كلما صرخ تم جلده ومعايرته بما تم من أخطاء الماضي ودائما ما اعتدنا استخدام النظام لهذه الآلية وكأنه مكتوب على الجنوب إما أن يتحمل ظلم الحكام ويستكين لسياسات النهب والسلب والتنكيل وإما تهديده بأخطاء الماضي التي لا تساوي شيئا مع جرائم نظام ما بعد 7/7، ومن المؤسف أن هذا السلوك يستمر بعد الثورة من قبل فنانين وممثلين ومثقفين بمعايرة الجنوبيين وتهديدهم وتخويفهم بأنهم سيسحل بعضهم بعضا وبأنهم سيضيعون وسيموتون إذا ما تجرأوا على رفض الظلم الواقع عليهم وأجهروا بالمطالبة بحقوقهم التي سطا عليها النظام على مدى عشرين عاما.

نقول لاخوتنا الذين يعايرون الجنوبيين بأخطاء لا ذنب لهم بها : لماذا لا يحدثوننا عن الظواهر الثقافية وعلاقات الأفراد في الجزء الآخر من اليمن؟ لماذا لم تقولوا لنا عن تاريخ الصراع في الشمال باعتباره البيئة التي تربيتم فيها وأنتم أعلم بها بدلا من التنظير على الجنوب وذهاب كل إلى رواية تاريخ الجنوب بما ينسجم مع أهوائه ورغباته وعقليته ومشاعره ومصالحه والنظر الى الجنوب من منطلق الثقافة السماعية التي تردد في مقايل القات من منظور الخصم الذي اعتدى ونهب وقتل وشرد ويريد تبرير جرائمه وفترة حكمه التي تسلط فيها على الجنوب وتصويرها على إنها أفضل ما عاشه هذا الجزء من الوطن، وأتوجه الى نخبة المثقفين بأن لا يلجأوا إلى هذا لأنه لا يعبر إلا عن العنصرية والمناطقية فكلما احتقرتم تاريخ الجنوب تأكد لنا بأن الوحدة في نظركم هي الشمال فقط وأنكم لا تريدون وحدة الشعب بل تريدون ضم الأرض وثرواتها بعيدا عن الانسان ومصالحه ومستقبله، وأقول لكم بأن الوحدة ينبغي أن لا تعلي من شأن جهة على أخرى ولا تقبل بأفضلية طرف على آخر أو الادعاء باحتكار الحقيقة والحكمة والبركة الإلهية والوصاية على الإسلام والمسلمين كما إن الحديث عن خطأ طرف وإخفاء خطايا الاخر هو الشطرية والانفصالية بعينهما، فعندما نسمعكم ترددون أن الجنوب ستنزل عليه اللعنات ويعاني الويلات لمجرد مطالبته بإنهاء حالة الضيم التي يعاني منها، فكأنكم تقول للجنوبين أن ما يعيشه اليوم هو النعيم ورغد العيش، مع العلم بان القائل يعلم أن الجنوبين عاشوا وما زالوا يعيشون ويلات وجحيم لم يشهد له مثيل وفي هذا السياق أسأل هؤلاء: هل اخوتنا في مدن وأرياف الشمال يعيشون حياة مثالية خالية من الأخطاء؟.

لقد عشت في صنعاء سنوات وأعلم ان طباع غالبية الناس هناك حادة ويلجأون إلى التعصب والعدوانية والقسوة والقتل على أبسط الأشياء وقد أبلغني بعض الزملاء المحامين ذات يوم بأن أخا قتل أخاه في ميدان التحرير من أجل سنبوسة وعندها انفجرت ضاحكة ظنا مني بأنها نكتة وأكدوا لي ان هذه الجريمة حدثت حقيقة وليست نكتة وهناك انتشار لثقافة القتل واحتقار من يلجأ إلى القانون وتحدث المذابح ويقتل أناس كثيرون بسبب الخلاف على من سيؤم الناس في المسجد وآخرها خبر ذكر في بعض المواقع الإلكترونية أن هناك خمسة قتلى وثلاثة جرحى بسبب حمار، هذا فضلا عن ست حروب في صعدة كما إن التاريخ مليء بحوادث الاغتيالات من اغتيال الزبيري وعلي عبد المغني إلى سحل عبد الرقيب عبد الوهاب ورفاقه من أبطال السبعين إلى اغتيال الحمدي واجتياح الحجرية في 1978م وما تلا ذلك من أحداث وعمليات قتل وفتك وتدمير وتشريد، فهل هذا هو الشمال وهل هذا هو تاريخه؟ وهل نتهكم على شركاء أو ضحايا هذه الأحداث؟ أم أننا نعتبرها حوادث تعبر عن ثقافة متأصلة لدى الناس يعجزون عن التخلي عنها بسبب غياب الدولة وانعدام احترام القانون؟ إن كل هذه الحوادث تعبر عن أصحابها وليست ذنب الشعب في الشمال لكن عندما تأخذ حادثة أو عدة حوادث وتصور على إنها هي وحدها كل تاريخ الشعب في الجنوب فعلينا أن لا نلوم الآخرين إذا ما اعتبروا هذا النوع من التعامل على إنه تعال وافتراء عليهم وتزييف لتاريخهم وراحوا يبحثون عن هويتهم التي بالتأكيد ليست هويتكم طالما تعاملتم مع تاريخهم بهذا لازدراء والسخرية.

أثناء عملي كمحامية في صنعاء مرت أمامي عشرات الحالات من تلك التي أشرت إليها ولم أعير أصحاب هذا السلوك أو ضحاياه لأنني انظر إليهم بانهم أبناء وطني و لم أقل يوما بانهم قتلة أو متوحشون أو مجرمون أو متخلفون بل على العكس كنت دائما أجد لهم العذر وأحاول جاهدة تغيير تلك الثقافة بالنقاش لا بالتهكم والمعايرة محاولة إقناعهم بأن المدنية أفضل لهم من هذه الحياة المرعبة وأدافع عنهم ضد من يظلمهم.

منذ أيام قرأت حديثا لصحفي يقول أنه جنوبي وقال أنهم (أي في الجنوب قبل الوحدة)علموه بأن الانسان قرد وإن الحياة مادة، وإنه لم يدرس التربية الدينية الإسلامية، لكنه لم يقل لنا من المدرس الذي علمه هذا ولا في أي مدرسة تعلمه ولا في أي كتاب مدرسي ورد هذا الكلام، . .أقول هذا لأنني تعلمت من الروضة حتى الجامعة ولم أسمع هذا الكلام من أحد ومنذ أن كنت طفلة في مطلع الثمانينات حتى اليوم ظل أبي وأمي وأعمامي وأجدادي وكل جيراني يمارسون كل الفروض والواجبات الدينية دون أن يزايد عليهم أو يعترض عليهم أحد، لكن يبدو أن الابتذال صار له متنافسوه والهبوط صار له جوائز يحصل عليها الأكثر هبوطا، فهنيئا للهابطين هبوطهم وللمبتذلين ابتذالهم، أما الجنوبيون فسيظلون يتذكرون الحقائق التاريخية الناصعة وليسوا بحاجة إلى من يعلمهم تاريخا ليس تاريخهم ويلقنهم أحداثا لم يعيشوها يوما ولا يعلمون عنها شيئا.

آخر كلمات الشيخ جمال النقيب

› بلال غلام حسين

في سابقة غير معهودة جاء الشيخ جمال النقيب رحمة الله عليه يوم الخميس الماضي الى منزلي في زيارة لم يحدد لها مسبقاً ولم أكن أعمل من هو الشخص الذي قدم لزيارتي. فتحت باب المنزل فإذا بشخص وقور يسلم علي ويبارك لي على كتابي الجديد عن تاريخ عدن.

بعد السلام والتحية طلب مني الشيخ بأن أقوم بتجهيز بعض المعلومات التاريخية عن منجزات الجنوب ليستخدمها في خطبة الجمعة الماضية لتوعية شباب الجنوب الذي تفضل قائلاً بأن البعض منهم الا من رحم ربي يتخذون من العصيان والمظاهرات حُجة لتدمير تلك المنجزات التي مر عليها أكثر من 150 عاماً.

فجهزت له قائمة تاريخية طويلة عريضة بكل الإنجازات عن عدن والجنوب حتى يستخدمها في خطبة الجمعة لتوعية الشباب، وكانت اخر كلماته لي في ذلك اليوم:» بأنه حان الوقت لكي نعمل على توعية الشباب الجنوبي بمنجزات الجنوب ونقول لهم يا أبناء الجنوب لا تدمروا منجزاتكم بأيديكم وحافظوا عليها لأن عدونا يريدنا تدمير كل شيئ جميل في الجنوب وبأيادينا!!! «.

الله يرحم الشيخ جمال الذي التقيت به للمرة الاولى في حياتي وحزنت كثيراً لوفاته لأنني رأيت في عينيه وملامح وجهه وطيات حديثه معي أنة يحمل هموم هذا الوطن....

الإعلام والحوار

› يحيى علي نوري

ونحن نعيش أجواء انعقاد مؤتمر الحوار الوطني فإن المفترض بالاعلام الرسمي وغيره ان يبدأ في خوض حوار عميق ازاء مجمل القضايا المطروحة امام المؤتمر.. بدلا من اكتفائه بالتغطية الخبرية وعرض بعض اللقاءات التي لا ترقى الى مستوى الحدث.

ان ذلك يمثل تعبيراً واضحاً عن قصور مهني وتصور خاطئ لطبيعة دور الاعلام الذي لا يقتصر على التغطية الخبرية بل يتجاوز ذلك الى قيامه بخوض غمار حوار مواكب لمؤتمر الحوار وبالصورة التي تفتح آفاقا اكبر للحوار الوطني وجعل الجمهور اليمني العريض يتابع بعمق كل المجريات ويحصل على كل المعلومات كحق له يفرض على مختلف الوسائل ان تحترم هذا الحق في الحصول على المعلومة بمختلف الطرق والأساليب الاعلامية.

ولعل ما يؤكد حالة القصور المهني الاعلامي ذات العلاقة بمؤتمر الحوار هو ان المتابع للتلفزة اليمنية الرسمية منها والخاصة يجدها مازالت تعاني من افتقار حاد للأستوديو التحليلي الذي يدار بمهنية عالية ويحاور كوكبة من المتخصصين والأكاديميين والسياسيين بصورة عميقة ناهيك عن الافتقار الملحوظ على صعيد التقارير الاعلامية المزودة بالمعلومة والصورة الكاملة للموضوعات التي ينبغي مناقشتها ..

ولاشك ان هذا الحال يندرج ايضا على صعيد الصحافة التي نجد ان معظم اهتماماتها تصب في الحصول على الخبر وتحقيق السبق دون ان نجدها تفتح صفحاتها لحوارات عميقة مع قضايا ملتهبة تحاول من خلالها مواكبة الحوار او حتى استباق تفاعلاته.

وعلى كل حال فان الاعلام الجماهيري بمختلف وسائلة مازال الوقت امامه في اعادة ترتيب خرائطه البرامجية ذات العلاقة بالحوار وان يقدم تفاعلات اعلامية جماهيرية حقيقية تعزز من الحوار وتنشر المزيد من الوعي بقضاياه ومشكلاته وتقدم الصورة الواضحة والجلية لطبيعة الصعوبات التي ستواجه الحوار وتكشف من يمارسون سياسة الانسدادات على صعيد قنواته المختلفة .

ذلك ان حدث الحوار يمثل حدثا تاريخيا بامتياز وينبغي على الاعلام ان يكون عند هذا المستوى التاريخي وان يسجل لنفسه حضورا فاعلا يشار له بالبنان في كونه واحدا من العوامل التي ساعدت بمهنية ومسئولية وطنية على انجاح الحوار وتحقيق الاصطفاف الشعبي العارم حوله.

وهذا لن يتأتى للإعلام اليمني ما لم يتخلى صراحة عن ممارسة المزايدة السياسية والإعلامية وان لا يكون ابواقا تخدم توجهات وأجندة حزبية ضيقة على حساب المصلحة الوطنية العليا.

كما نأمل ان لا يكون القصور المهني الراهن الذي يعتري النشاط الاعلامي ازاء الحوار نتيجة لهذه التخندقات الحزبية والتي قد تجعل من نشاطه يقع اسير العديد من القيود الحزبية التي ترى في التفاعل والألق الاعلامي خطرا على مصالحها.

آمال كبيرة مازلنا نتطلع من اعلامنا اليمني ان يعمل على بلورتها في حراك اعلامي يسجله التاريخ كدروس لكل من يرغب في دراسة وتعلم مهنة الاعلام والرأي العام.

تمييز وإقصاء هنا.. وتكافؤ فرص هناك

› عمرو حمزاوي

و«هنا» تشير إلى مصر، و«هناك» تشير إلى المجتمعات الديمقراطية في آسيا وأفريقيا وأوروبا والأمريكتين. والقضية محل النظر هي تطبيق قاعدة تكافؤ الفرص بين المواطنات والمواطنين بشأن الترشح للمناصب التشريعية والتنفيذية وتقلدها.

في مصر، ووفقاً لدستور 2012 الذي وضعته جمعية تأسيسية سيطر عليها اليمين الديني، يعصف بقاعدة تكافؤ الفرص بشأن الترشح لرئاسة الجمهورية والمناصب الوزارية استنادا إلى فهم رجعي وعنصري لمسألة الجنسية. يحظر على المصرية والمصرى حال سابق اكتسابهما جنسية دولة أخرى بعد بلوغ الحد العمري 18 سنة الترشح للرئاسة أو للوزارة، حتى ولو تنازلوا عن الجنسية هذه أو لم يكتسبوها إلا لفترة محدودة، أو كان اكتسابهم لها مرتبطاً بغير اختياراتهم الشخصية.

أما «هناك» في المجتمعات الديمقراطية، فتصان قاعدة تكافؤ الفرص والمساواة في الحقوق السياسية بين كافة المواطنات والمواطنين دون تمييز بين حاملي الجنسية منذ الميلاد ومكتسبيها بعده. فيحق للمصرية وللمصرى ولغيرهم مع اكتسابهم لجنسية أوروبية أو أمريكية الترشح لكافة المناصب التشريعية والتنفيذية وتقلدها، فقط تشترط بعض المجتمعات كالولايات المتحدة عدداً معيناً من سنوات الإقامة غير المتقطعة كحد أدنى للترشح للمناصب المشار إليها وتقلدها.

في مصر، تكرس سياسات الحكم وممارسات مؤسسات وأجهزة الدولة عصفاً من نوع آخر بقاعدة تكافؤ الفرص. فالحكم، قبل ثورة يناير وبعدها، يعتمد في الكثير من الأحيان حين الترشح للمناصب التشريعية والتنفيذية وحين شغلها، على «أهل الثقة» و«الموالين» أو على أعضاء «الأهل والعشيرة» من متلقي الأوامر والتعليمات. اليوم أيضا، يعصف فصيل الحكم بتكافؤ الفرص عبر سياسات وممارسات منظمة تهدف إلى أخونة الدولة والسيطرة على مفاصلها دون المناصب التشريعية والتنفيذية العليا أي الوزارية. مديرو العموم ووكلاء الوزارات ونواب المحافظين، وغيرهم كثيرون يعينون بدرجات وظيفية أدنى (في التراتبية الوظيفية) يمثل انتماؤهم لجماعة الإخوان أو لحزبها جواز مرورهم إلى الوظيفة بغض النظر عن الكفاءة أو العصف بتكافؤ الفرص مع متقدمين آخرين لذات الوظائف.

أما «هناك» في الديمقراطيات، تضمن القوانين والسياسات والممارسات الفعلية حيادية مؤسسات وأجهزة الدولة ومنظومة الخدمة العامة ككل وتصان من ثم قاعدة تكافؤ الفرص. «هناك» أيضاً دواوين للمظالم وأجهزة للمحاسبة وللرقابة وللسهر على الشفافية تتعقب العصف بتكافؤ الفرص حين يحدث وتكشفه كفساد (سياسي أو عائلي أو مالي) مرفوض وتعاقب عليه وتعيد للمواطنات وللمواطنين حقوقهم.

في مصر، تتورط في بعض الأحيان المؤسسات والأجهزة العامة والخاصة في ممارسات تمييزية على أساس النوع (ضد المرأة) أو الظروف الشخصية (ضد ذوي الاحتياجات الخاصة) أو الدين (ضد الأقباط) أو الأصل المناطقي (ضد أهل النوبة). ويعصف بهذه المؤسسات والأجهزة من ثم بتكافؤ الفرص عند التوظيف والترقي وغيرهما من أمور العمل، ويندر في ذات الوقت أن توجد دواوين مظالم ضد التمييز تعمل بكفاءة على تعقبه وكشفه ومواجهته.

أما «هناك» في الديمقراطيات، وبالقطع دون إضفاء مثالية غير واقعية على المجتمعات هذه، فمنظومة الخدمة العامة والخاصة مجهزة بقوانين تضمن تكافؤ الفرص وتؤسس لوجود جهات فعالة للمحاسبة وللرقابة حين الخروج عليها. كذلك، وعبر شبكة متطورة من القوانين والسياسات والممارسات، تعمل الخدمة العامة والخاصة على تفتيت إرث التمييز حال حضوره باعتماد مبدأ «التمييز الإيجابي» لصالح النساء وذوي الاحتياجات الخاصة والأقليات المضطهدة وغيرهم لتحقيق مبدأ المساواة الشاملة في الحقوق والحريات والفرص.

هنا تمييز يتكرس في الدستور والقانون والسياسة والممارسة، هناك قاعدة تكافؤ فرص تصان ويعمل على تطبيقها تدريجياً لضمان المساواة والعدالة في المجتمع.